مقرر ٢٦٦ سلم (العقيدة الإسلامية)
د/ سلطانة آل الشيخ

مبحث : توحيد الأسماء والصفات

كتاب

الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد

والرد على أهل الشرك والإلحاد

بقلم

الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء بالرياض

وعضو هيئة كبار العلماء

دار ابن الجوزي

ومعنى: «جعل الله بضاعته»؛ أي: جعل الحلف بالله بضاعته؛ ففيه شدة الوعيد على كثرة الحلف؛ لأن ذلك يدل على الاستخفاف بحق الله تعالى وعدم احترام أسمائه.

ومن إجلال الله وتعظيمه أنه لا يستشفع به على خلقه؛ لما في ذلك من تنقصه سبحانه؛ لأن المستشفَع به يكون أقل درجة من المشفوع عنده.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «إنما يشفَعُ عند من هو أعلى منه، تعالى الله عن ذلك».

وقد جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، وشكى إليه القحط وهلاك الأموال، وطلب منه أن يستسقي لهم، وقال: «فإنا نستشفع بالله عليك، وبك على الله». فقال النبي ﷺ: «سبحان الله! سبحان الله!»؛ فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «ويحك! أتدري ما لله؟ إن شأن الله أعظم من ذلك، إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه»، رواه أبو داود؛ فشأن الله عظيم، وهو الذي يشفع عنده بإذنه سبحانه.

منهج أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته:

منهج السلف الصالح أهل السنة والجماعة الذين هم الفرقة الناجية في أسماء الله وصفاته إثباتها؛ كما جاءت في الكتاب والسنة، مع اعتقاد ما دلت عليه، وأنها على ظاهرها، ولا يلزم من إثباتها تشبيه الله بخلقه، تعالى الله عن ذلك؛ لأن صفات الخالق تخصه وتليق به، وصفات المخلوقين تليق بهم وتخصهم، ولا تشابه بين الصفتين، كما أنه لا تشابه بين ذات الخالق سبحانه وذات المخلوق.

ومذهب أهل السنة والجماعة في ذلك ينبني على أسس سليمة وقواعد مستقيمة، وهذه الأسس هي:

أولاً: أن أسماء الله وصفاته توقيفية؛ بمعنى أنهم لا يثبتون لله إلا ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله في سنته من الأسماء والصفات، ولا يثبتون شيئاً بمقتضى عقولهم وتفكيرهم، ولا ينفون عن الله إلا ما نفاه عن نفسه في كتابه أو نفاه عنه رسوله في سنته، لا ينفون عنه بموجب عقولهم وأفكارهم؛ فهم لا يتجاوزون الكتاب والسنة، وما لم يصرح الكتاب والسنة بنفيه ولا إثباته؛ كالعرض والجسم والجوهر؛ فهم يتوقفون فيه؛ بناء على هذا الأصل العظيم.

ثانياً: أن ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ؛ فهو حق على ظاهره، ليس فيه أحاج ولا ألغاز، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه؛ فأهل السنة يثبتون ألفاظ الصفات ومعانيها؛ فليس ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من المتشابه الذي يفوَّض معناه؛ لأن اعتبار نصوص الصفات مما لا يفهم معناه يجعلها من الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، والله تعالى قد أمرنا بتدبر القرآن كله، وحضنا على تعقله وتفهمه، وإذا كانت نصوص الصفات مما لا يفهم معناه؛ فيكون الله قد أمرنا بتدبر وتفهم ما لا يمكن تدبره وتفهمه، وأمرنا باعتقاد ما لم يوضحه لنا، تعالى الله عن ذلك.

إذاً؛ فمعاني صفات الله تعالى معلومة يجب اعتقادها، وأما كيفيتها فهي مجهولة لنا، لا يعلمها إلا الله تعالى، ولهذا يقول الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ كيف استوى؟ قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

وما قال الإمام مالك في الاستواء هو قاعدة في جميع الصفات، وهو قول أهل السنة والجماعة قاطبة، فمن نسب إلى السلف أنهم يفوضون معاني الأسماء والصفات، ويجعلون نصوصها من المتشابه الذي استأثر الله بعلم

معناه؛ فقد كذب عليهم؛ لأن كلامهم يخالف ما يقوله هٰذا المفتري.

ثالثاً: السلف يثبتون الصفات إثباتاً بلا تمثيل؛ فلا يمثلونها بصفات المخلوقين؛ لأن الله ليس كمثله شيء، ولا كفء له، ولا ند له، ولا سمي له، ولأن تمثيل الصفات وتشبيهها بصفات المخلوقين ادعاء لمعرفة كيفيتها، وكيفيتها مجهولة لنا مثل كيفية الذات؛ لأن العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، والله تعالى لا يعلم كيفية ذاته إلا هو.

والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أن لله ذاتاً لا تشبه الذوات؛ فكذٰلك له صفات لا تشبه الصفات ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: لا يشبهه أحد لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله؛ فيجب الإيمان بما وصف الله به نفسه؛ لأنه لا أحد أعلم من الله بالله، ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]؛ فهو أعلم بنفسه وبغيره.

كما يجب الإيمان بما وصفه به رسول الله ﷺ؛ لأنه لا أحد بعد الله أعلم بالله من رسول الله ﷺ الذي قال الله في حقه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣]؛ فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، وينزه ربه جل وعلا من أن تشبه صفته صفة الخلق.

فمن قدَّم بين يدي الله ورسوله وتجرأ على الله، فنفى عنه ما أثبته لنفسه من الصفات العظيمة وما وصفه به رسول الله ﷺ، وقال: هٰذا الذي وصفت به نفسك ووصفك به رسولك لا يليق بك وفيه من النقص كذا وكذا؛ فأنا أؤوله وألغيه وآتي ببدله من تلقاء نفسي؛ كما قال بعضهم:

وكُـلُّ نَصٍّ أَوْهَـمَ الـتَّـشْـبِـيـهـا   أَوِّلْـهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَـنْـزِيـهـا

فلا أرجع إلى كتابك ولا إلى سنة نبيك في ذٰلك؛ لأن ما فيهما يوهم التشبيه، وإنما أرجع إلى قواعد المتكلمين وأقاويل الجهمية والمعتزلة والأشاعرة

[الكلام في الذات فرع عن الكلام في الصفات] اشرح هذه العبارة

(٣)

والماتريدية!! فهل يكون يا عباد الله هٰذا مؤمناً بالله وبكتابه وسنة رسوله؟! وهل يكون هٰذا معظماً لربه؟! سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

رابعاً: وكما أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله الصفات التي وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله على وجه يليق بجلاله ولا يشبهونه بخلقه؛ فهم ينزهونه عن النقائص والعيوب تنزيهاً لا يفضي بهم إلى التعطيل بتأويل معانيها أو تحريف ألفاظها عن مدلولها بحجة التنزيه؛ فمذهبهم في ذٰلك وسط بين طرفي التشبيه والتعطيل، تجنبوا التعطيل في مقام التنزيه وتجنبوا التشبيه في مقام الإثبات.

خامساً: وطريقة أهل السنة والجماعة فيما يثبتون لله من الصفات وما ينفون عنه من النقص هي طريقة الكتاب والسنة، وهي الإجمال في النفي والتفصيل في الإثبات؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فأجمل في النفي وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وفصل في الإثبات وهو قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وكل نفي في صفات الله؛ فإنه يتضمن إثبات الكمال، وليس هو نفياً محضاً؛ لأن النفي المحض ليس فيه مدح لأنه عدم محض والعدم ليس بشيء.

ومن أمثلة النفي المتضمن لإثبات الكمال؛ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]؛ أي: لكمال عدله سبحانه.

وقوله: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لكمال قدرته وقوته.

وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لكمال حياته وقيوميته.

وهٰكذا كل نفي عن الله؛ فإنه يتضمن إثبات ضد المنفي من الكمال والجلال.

هٰذا ونسأل الله البصيرة في دينه والعمل بطاعته ومعرفة الحق والعمل به.

منهج الجهمية وتلاميذهم في أسماء الله وصفاته:

يجب على المسلم إثبات أسماء الله وصفاته على الوجه اللائق بجلال الله وعظمته على وفق ما جاء في الكتاب والسنة؛ لأن هذا يدخل في باب الإيمان بالله عز وجل، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، متخذين كتاب الله وسنة رسوله الدليل والمرجع في ذلك، عكس ما عليه الجهمية وتلاميذهم من المعتزلة والأشاعرة الذين ينفون ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات، أو ينفون بعضاً منها ويثبتون البعض الآخر تحكماً منهم، ويجعلون مرجعهم في ذلك ما قررته عقولهم القاصرة أو قرره لهم أئمة الضلال، وفرق بين من جعل دليله الكتاب والسنة ومن جعل دليله نحاتة الأفكار وزبالة الأذهان، كما يقوله واحد منهم:

وكُلُّ نَصٍّ أوهَمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

هذا تعاملهم مع نصوص الكتاب والسنة في باب أسماء الله وصفاته، التأويل هو صرف هذه النصوص عما دلت عليه من المعاني الجليلة إلى ما تقرره عقولهم من الأفكار العقيمة والآراء الباطلة، وما عجزت عنه عقولهم؛ فوضوه واعتقدوا خلاف ما يدل عليه، سبحانك ربي! ما أعظم شأنك! وما أحلمك على عبادك. إنهم نفوا عنك ما أثبته لنفسك من صفات الكمال ونعوت الجلال، وخالفوا كتابك، وقدموا ما أملته عليهم عقولهم على ما أنزلته في كتابك، نفوا عنك أسماءك وصفاتك، ونفوا عن كتابك حجيته وهدايته.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في هؤلاء: «ومن ظن أنه أخبر عن نفسه وصفاته وأفعاله بما ظاهره باطل وتشبيه وتمثيل، وترك الحق لم يخبر به، وإنما رمز إليه رموزاً بعيدة وأشار إليه إشارات ملغزة ولم يصرح به وصرح دائماً بالتشبيه والتمثيل الباطل، وأراد من خلقه أن يتعبوا أذهانهم وقواهم وأفكارهم في تحريف

كلامه عن مواضعه وتأويله على غير تأويله، ويتطلبوا له وجوه الاحتمالات المستكرهة والتأويلات التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالكشف والبيان، وأحالهم في معرفة أسمائه وصفاته على عقولهم وآرائهم لا على كتابه، بل أراد منهم أن يحملوا كلامه على ما لا يعرفونه من خطابهم ولغتهم، مع قدرته على أن يصرح لهم بالحق الذي ينبغي التصريح به ويريحهم من الألفاظ التي توقعهم في اعتقاد الباطل؛ فلم يفعل، بل سلك بهم خلاف طريق الهدى والبيان؛ فقد ظن به ظن السوء، فإنه إن قال: إنه غير قادر على التعبير عن الحق باللفظ الصريح الذي عبَّر به هو وسلفه؛ فقد ظن بقدرته العجز. وإن قال: إنه قادر ولم يبين وعدل عن البيان وعن التصريح بالحق إلى ما يوهم، بل يوقع في الباطل المحال والاعتقاد الفاسد؛ فقد ظن بحكمته ورحمته ظن السوء. ومن ظن أنه هو وسلفه عبروا عن الحق بصريحه دون الله ورسوله، وأن الهدى والحق في كلامهم وعباراتهم، وأما كلام الله؛ فإنما يؤخذ من ظاهره التشبيه والتمثيل والضلال، وظاهر كلام المتهوكين والحيارى هو الحق والهدى؛ فهذا من أسوأ الظن بالله. . .» إلى أن قال: «ومن ظن أنه لا سمع له ولا بصر ولا علم ولا إرادة ولا كلام يقول به، وأنه لم يكلم أحداً من الخلق، ولا يتكلم أبداً، ولا قال ولا يقول، ولا له أمر ولا نهي يقوم به؛ فقد ظن به ظن السوء. ومن ظن به أنه ليس فوق سماواته على عرشه بائناً من خلقه، وأن نسبة ذاته تعالى إلى عرشه كنسبتها إلى أسفل السافلين؛ فقد ظن به أقبح الظن وأسوأه. . .» انتهى كلامه رحمه الله.

وهو يعني به أولئك الذين نفوا ما أثبته الله لنفسه من صفات الكمال من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، ومعلوم أن من نفى عن الله صفات الكمال؛ فقد أثبت له أضدادها من صفات النقص، تعالى الله عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً.

ثم يلزم من هذا أن يكون هؤلاء الضلال أعلم بالله وما يستحقه من الله؛ لأنهم نفوا عنه ما أثبته لنفسه، وزعموا أنه لا يليق به! وأي ضلال أعظم من

هٰذا؟! وأي جرأة على الله أعظم من هٰذه الجرأة؟!

ويلزم من ذٰلك أيضاً أن يكونوا أعلم بالله من رسول الله ﷺ؛ لأن رسول الله ﷺ أثبت لله هٰذه الصفات، وهم نفوها وقالوا: إنها لا تليق بالله! وأي ضلال أعظم من هٰذا الضلال لو كانوا يعقلون؟! كيف يكون هٰؤلاء الجهال الضلال أعلم بالله من نفسه ـ تعالى الله عما يقولون ـ والله تعالى يقول: ﴿يَعْلَمُ ما بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وما خَلْفَهُمْ ولا يُحِيطُونَ بِهِ عِلماً﴾ [طه: ١١٠]، ولا أحد من الخلق أعلم بالله وما يستحقه وما يليق به من رسول الله ﷺ؟!

إن الذي حمل الجهمية وأتباعهم على نفي صفات الله عز وجل هو جهلهم بالله وسوء أفهامهم، حيث ظنوا أنه يلزم من إثبات هٰذه الصفات التي أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله؛ يلزم منها التشبيه؛ لأنهم يرون هٰذه الصفات في المخلوقين، ولا يفرقون بين صفات الخالق وصفات المخلوق، ولم يفهموا من صفات الخالق إلا ما فهموا من صفات المخلوقين، ولم يعلموا أن صفات الخالق سبحانه تخصه وتليق به وصفات المخلوقين تخصهم وتليق بهم، ولا تشابه بين صفات الخالق وصفات المخلوق، كما أنه لا تشابه بين ذات الخالق وذوات المخلوقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فأثبت لنفسه السمع والبصر، ونفى عنه مشابهة الأشياء، فدل ذٰلك على أن إثبات الصفات لا يلزم منه المشابهة بين الخالق والمخلوق.

وهٰذا هو الأصل الذي سار عليه أهل السنة والجماعة في إثبات أسماء الله وصفاته؛ أثبتوا له ما أثبته لنفسه بلا تمثيل ونزهوه عما نزه نفسه عنه بلا تعطيل.

أما الجهمية وتلاميذهم من المعتزلة والأشاعرة؛ فإنهم بنوا مذهبهم على أصل باطل أصلوه من عند أنفسهم، وهو أن إثبات هٰذه الصفات يقتضي

التشبيه، فيلزم حيال النصوص الواردة بذلك أحد أمرين عندهم: إما تأويلها عن ظاهرها، وإما تفويضها مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، ولهذا يقول ناظم عقيدتهم:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

سبحانك ربي عما يقول الظالمون والجاحدون علوّاً كبيراً.

وقد أجرى الله الحق على لسان هذا الناظم؛ حيث قال: «وكل نص أوهم التشبيها»؛ فبين أن مذهبهم مبني على الوهم لا على الحق؛ لأنهم توهموا أن هذه النصوص تقتضي التشبيه؛ فراحوا يؤولونها.

وهل الوهم يا عباد الله تعارض به النصوص وتبنى عليه عقيدة؟!

إن الوهم أقل درجة من الظن، والله تعالى يقول في الظن: ﴿وإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم: ٢٨].

الرد على المنحرفين عن منهج السلف في أسماء الله وصفاته من المشبهة والمعطلة:

المنحرفون عن منهج السلف في أسماء الله وصفاته طائفتان: المشبهة والمعطلة.

١ ـ المشبهة:

وهؤلاء شبهوا الله بخلقه، وجعلوا صفاته من جنس صفات المخلوقين، ولذلك سموا بـ (المشبهة)، وأول من قال هذه المقالة هو هشام بن الحكم الرافضي وبيان بن سمعان التميمي الذي تنسب إليه البيانية من غالية الشيعة؛ فالمشبهة غلوا في إثبات الصفات، حتى أدخلوا في ذلك ما نفاه الله ورسوله. مما لا يليق به سبحانه من صفات النقص، تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً،

ومن هؤلاء هشام بن سالم الجواليقي، وداود الجواربي.

وقد نفى الله في كتابه مشابهته لخلقه، ونهى عن ضرب الأمثال له؛ فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا للهِ الأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، فمن شبه صفات الله بصفات خلقه؛ لم يكن عابداً لله في الحقيقة، وإنما يعبد وثناً صوَّره له خياله ونحته له فكره؛ فهو من عباد الأوثان، لا من عباد الرحمٰن.

قال العلامة ابن القيم:

لَسْنَا نُشَبِّهُ وَصْفَهُ بِصِفَاتِنَا إِنَّ المُشَبِّهَ عابِدُ الأَوْثَانِ

ومن شبه صفات الله بصفات خلقه؛ فهو مشابه للنصارى الذين يعبدون المسيح بن مريم عليه السلام.

يقول العلامة ابن القيم:

مَنْ مَثَّلَ اللهَ العَظِيمَ بِخَلْقِهِ فَهُوَ النَّسِيبُ لِمُشْرِكٍ نَصْرَانِي

وقال نعيم بن حماد شيخ البخاري رحمهما الله: «من شبه الله بخلقه؛ فقد كفر، ومن نفى ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله؛ فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيه».

٢ ـ المعطلة:

وهؤلاء نفوا عن الله ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله من صفات الكمال، زاعمين أن إثباتها يقتضي التشبيه والتجسيم؛ فهم على طرفي نقيض مع المشبهة.

ومذهب التعطيل مأخوذ من تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين.

الحمد بن إبراهيم

وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم في أوائل المئة الثانية، وأخذ هٰذا المذهب الخبيث عنه الجهم بن صفوان وأظهره، وإليه نسبت الجهمية، ثم انتقل هٰذا المذهب إلى المعتزلة والأشاعرة، وهٰذه أسانيد مذهبهم، ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين والفلاسفة، وهم في هٰذا التعطيل متفاوتون.

فالجهمية: ينفون الأسماء والصفات.

والمعتزلة: يثبتون الأسماء مجردة عن معانيها وينفون الصفات.

والأشاعرة: يثبتون الأسماء وسبع صفات فقط؛ هي: العلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وينفون بقية الصفات.

وشبهة الجميع فيما نفوه من الصفات أن إثباتها يقتضي التشبيه والتجسيم بزعمهم؛ لأنه لا يشاهد موصوف بها إلا هٰذه الأجسام، والله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فتعين نفي الصفات وتعطيلها؛ تنزيهاً لله عن التشبيه بزعمهم، ولهٰذا يسمون من أثبتها مشبهاً.

ووقفوا من النصوص الدالة على إثباتها موقفين:

الموقف الأول: الإيمان بألفاظها وتفويض معانيها؛ بأن يسكتوا عن تفسيرها، ويفوضوه إلى الله، مع نفي دلالتها على شيء من الصفات، وسموا هٰذه الطريقة طريقة السلف، وقالوا: هي الأسلم.

الموقف الثاني: صرف هٰذه النصوص عن مدلولها إلى معان ابتدعوها، وهٰذا ما يسمونه بطريقة التأويل، وسموه طريقة الخلف، وقالوا: هي الأعلم والأحكم.

والرد على شبهتهم: أن نقول: لا ريب أن التمثيل قد نطق القرآن الكريم

بنفيه عن الله تعالى؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، لكن مع نفيه سبحانه عن نفسه مشابهة المخلوقين أثبت لنفسه صفات الكمال؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فجمع في هٰذه الآية الكريمة بين نفي التشبيه عنه وإثبات صفتي السمع والبصر لنفسه؛ فدل على أن إثبات الصفات لا يقتضي التشبيه؛ إذ لا تلازم بينهما.

وهٰكذا في كثير من آيات القرآن الكريم نجد إثبات الصفات مع نفي التشبيه جنباً إلى جنب، وهٰذا هو مذهب السلف الصالح؛ يثبتون الصفات، وينفون عنه التشبيه والتمثيل.

ومن زعم أن إثبات الصفات لا يليق بالله؛ لأنه يقتضي التشبيه؛ فإنما جره إلى ذٰلك سوء فهمه؛ حيث فهم أن إثبات الصفات يلزم منه التشبيه، فأداه هٰذا الفهم الخاطىء إلى نفي ما أثبته الله عزَّ وجلَّ لنفسه، فكان هٰذا الجاهل مشبهاً أولاً ومعطلاً ثانياً، وارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء، ولو كان قلبه طاهراً من أقذار التشبيه؛ لكان المتبادر عنده والسابق إلى فهمه؛ أن صفات الله عز وجل بالغة من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق التشبيه والمشابهة بين صفات الخالق وصفات المخلوقين، فيكون قلبه مستعدّاً للإيمان بصفات الله على وجه يليق به، مع تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين، أما من توهم أن صفات الله تشبه صفات المخلوقين؛ فإنه لم يعرف الله حق معرفته، ولم يقدره حق قدره، ولهٰذا وقع فيما وقع فيه من ورطة التعطيل، وصار يسمي من أثبت لله صفات الكمال ونزهه عن صفات النقص على مقتضى الكتاب والسنة؛ صار يسميه مشبهاً

ومجسماً؛ نظراً لما قام بقلبه من توهم أن صفات الله تشبه صفات خلقه، ولم يدر أن هٰذا الوصف أليق به؛ فهو الذي شبه أولاً، ثم عطل ثانياً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال إمام الأئمة وناصر السنة أبو بكر محمد بن خزيمة رحمه الله في الرد على الجهمية وتلاميذهم ممن زعم أن إثبات الصفات لله عز وجل يقتضي التشبيه، وننقل كلامه مختصراً في هٰذا الموضوع:

قال رحمه الله: «وزعمت الجهمية عليهم لعائن الله أن أهل السنة ومتبعي الآثار، القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ، المثبتين لله عز وجل من صفاته ما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله، المثبت بين الدفتين، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه: مشبهة[1]؛ جهلاً منهم بكتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ وقلة معرفتهم بلغة الذين بلغتهم خوطبنا...».

إلى أن قال: «نحن نقول وعلماؤنا جميعاً من جميع الأقطار: إن لمعبودنا عزَّ وجلَّ وجهاً كما أعلمنا الله في محكم تنزيله؛ فذَوَّاهُ بالجلال والإكرام، وحكم له بالبقاء، ونفى عنه الهلاك، ونقول: إن لوجه ربنا عزَّ وجلَّ من النور والضياء والبهاء ما لو كشف حجابه؛ لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره... ونقول: إن لبني آدم وجوهاً كتب الله عليها الهلاك، ونقول: إن أوجه بني آدم محدثة مخلوقة، لم تكن، فكونها الله بعد أن لم تكن مخلوقة، أوجدها بعد ما كانت عدماً، وإن جميع وجوه بني آدم فانية غير باقية، تصير جميعاً ميتاً ثم رميماً، ثم ينشئها الله بعدما صارت رميماً، ثم تصير إما إلى جنة منعمة فيها أو إلى النار معذبة فيها.

فهل يخطر يا ذوي الحجا ببال عاقل مركب فيه العقل، يفهم لغة العرب،

(١) هٰذا خبر (أن) التي تقدمت في قوله: «أن أهل السنة...» إلخ.

ويعرف خطابها، ويعلم التشبيه: أن هٰذا الوجه شبيه بذاك الوجه، وهل ها هنا أيها العقلاء تشبيه وجه ربنا جل ثناؤه الذي هو كما وصفنا وبينَّا صفته من الكتاب والسنة بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها ووصفناها. . . ولو كان تشبيهاً من علمائنا؛ لكان كل قائل: إن لبني آدم وجهاً، وللخنازير والقردة والسباع والحمير والبغال والحيات والعقارب وجوهاً؛ قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب وغيرها مما ذكرت، ولست أحسب أن أعقل الجهمية المعطلة عند نفسه لو قال له أكرم الناس عليه: وجهك يشبه وجه الخنزير والقرد والكلب والحمار والبغل ونحو هٰذا؛ إلا غضب. . .».

إلى أن قال رحمه الله: «فإذا كان ما ذكرنا على ما وصفنا؛ ثبت عند العقلاء وأهل التمييز أن من رمى أهل الآثار القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ بالتشبيه؛ فقد قال الباطل والكذب والزور والبهتان، وخالف الكتاب والسنة، وخرج عن لسان العرب. . .».

إلى أن قال رحمه الله: «والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله، وصف بها نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه ﷺ؛ لجهلهم بالعلم، وذٰلك أنهم وجدوا في القرآن أن الله قد أوقع أسماءً من أسماءِ صفاته على بعض خلقه، فتوهموا لجهلهم بالعلم أن من وصف الله بتلك الصفة التي وصف الله بها نفسه قد شبهه بخلقه.

فاسمعوا يا ذوي الحجا ما أبيِّنُ من جهل هٰؤلاء المعطلة:

أقول: وجدت الله وصف نفسه في غير موضع من كتابه، فأعلم عباده المؤمنين أنه سميع بصير، فقال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وذكر عزَّ وجلَّ الإنسان، فقال: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ [الإنسان: ٢].

وأعلمنا جلَّ وعلا أنه يرى، فقال: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُم

وَرَسولُهُ والمُؤْمِنونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقال لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿إِنَّني معكُما أَسْمَعُ وأَرَى﴾ [طه: ٤٦]؛ فأعلم عز وجل أنه يرى أعمال بني آدم، وأن رسوله وهو بشر يرى أعمالهم أيضاً، وقال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلى الطَّيْرِ مُسَخَّراتٍ في جَوِّ السماءِ﴾ [النحل: ٧٩]، وبنو آدم يرون أيضاً الطير مسخرات في جو السماء.

وقال عز وجل: ﴿واصْنَعِ الفُلْكَ بِأَعْيُنِنا﴾ [هود: ٣٧]، وقال: ﴿واصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنا﴾ [الطور: ٤٨]؛ فثبت ربنا لنفسه عيناً، وثبت لبني آدم أعيناً؛ فقال: ﴿ترى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣]؛ فقد أخبرنا ربنا أن له عيناً وأن لبني آدم أعيناً.

وقال لإبليس لعنه الله: ﴿ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿بَلْ يداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فثبت ربنا جلَّ وعلا لنفسه يدين وخبرنا أنَّ لبني آدم يدين.

أفيلزم عند هؤلاء الفسقة: أن من يثبت ما أثبته الله في هذه أن يكون مشبهاً خالقه بخلقه؟! حاش لله أن يكون هذا تشبيهاً كما ادعوا لجهلهم بالعلم. . .» انتهى كلامه.

هذا مما رد به إمام الأئمة محمد بن خزيمة على الجهمية وتلاميذهم، وهو رد مفحم، لا يستطيعون الإجابة عنه، وقد رد عليهم أيضاً كبار الأئمة، من أمثال الإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم، ولا تزال ردودهم والحمد لله بأيدي أهل السنة والجماعة.

ونسوق من ذلك نموذجاً من رد شيخ الإسلام ابن تيمية على طائفة من هؤلاء زعمت أن النصوص التي وردت في الكتاب والسنة في صفات الله عز وجل هي من قبيل المتشابه الذي استأثر الله بعلمه ولا يعلم معناه إلا هو؛ فهذه النصوص بزعمهم ليست على ظاهرها؛ لأن ظاهرها عندهم التشبيه، بل لها

معنى لا يعلمه إلا الله؛ فيفوضون معناها إلى الله، ويزعمون أن هٰذه طريقة السلف، وقد كذبوا على السلف ونسبوا إليهم ما هم برآء منه؛ لأن عقيدة السلف إثبات صفات الله عزَّ وجلَّ كما دل عليها الكتاب العزيز والسنة النبوية، وأنها على ظاهرها، ويفسرون معناها على ما يليق بجلال الله، ولا يفوضونها، بل وهي عندهم من المحكم لا من المتشابه.

الرد على من قال أن نصوص الصفات من المتشابه:

قال رحمه الله: «وأما على قول أكابرهم (يعني: نفاة الصفات): إن معاني هٰذه النصوص لا يعلمه إلا الله، وإن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، فعلى قول هٰؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هٰذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ؛ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه...»....

إلى أن قال رحمه الله: «ومعلوم أن هٰذا قدح في القرآن والأنبياء، إذا كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبُّر القرآن وعقله، ومع هٰذا؛ فأشرف ما فيه، وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهى، ووعد وتوعد، أو ما أخبر به عن اليوم الآخر: لا يعلم أحد معناه؛ فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيَّن للناس ما نُزِّلَ إليهم ولا بلَّغ البلاغ المبين.

وقال رحمه الله نافياً هٰذا القول عن السلف: «وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذٰلك في المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله؛ فنقول: ما الدليل على ذٰلك؟ فإنّي ما أعلم عن أحد من سلف الأمّة ولا من الأئمة ولا أحمد

ابن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية (يعني: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...﴾ [آل عمران: ٧] الآية)، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة، قالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت، ونهوا عن تأويلات الجهمية، وردوها، وأبطلوها، التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه، ونصوص أحمد والأئمة قبله بيِّنة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية، يقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها؛ فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا، وأن لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة؛ من غير تحريف له عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته».

هذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وحكاه عن الأئمة والسلف؛ أنهم لا يجعلون نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يفهم معناه ويجب تفويضه، بل كانوا يعلمون معاني هذه النصوص ويفسرونها، وإنما يفوضون علم كيفيتها إلى الله عز وجل؛ كما قال الإمام مالك وغيره: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

قال الإمام ابن كثير رحمه الله: «وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤، يونس: ٣]؛ فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدًا، ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت؛ من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله؛ فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، بل الأمر كما قال الأئمة؛ منهم نعيم بن حماد

الخزاعي شيخ البخاري؛ قال: من شبه الله بخلقه؛ فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه؛ فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص؛ فقد سلك سبيل الهدى. . .» انتهى.

هٰذا مذهب السلف في أسماء الله وصفاته، وهو إثباتها كما جاءت في الكتاب والسنة، من غير تشبيه لها بصفات المخلوقين، ومن غير تعطيل ونفي لها، بل إثبات بلا تشبيه، وتنزيه لله بلا تعطيل، على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فمن نسب إلى السلف أن مذهبهم التفويض؛ فقد كذب وافترى عليهم ورماهم بما هم بريئون منه.

نسأل الله العفو والعافية.

●●●●●